الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

٥٣٨٠٧٥٤٥٤٥ ٥٣٨٠٧٨٠٢

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8668 ■ الأربعاء 11 ذو القعدة 1447 الموافق لـ29 أبريل 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

عمر هلال يصف الوضع الراهن بـ«المثير للقلق العميق»

المغرب يندد بتوظيف المضائق البحرية كأداة للابتزاز

الأحداث المغربية

أكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، أول أمس الإثنين، أن المغرب يندد بتوظيف المضائق والممرات البحرية الدولية كأداة للضغط، وذلك خلال النقاش المفتوح رفيع المستوى المخصص للأمن البحري، المنعقد بنيويورك.

وفي مداخلته أمام أعضاء مجلس الأمن، خلال الجلسة التي ترأسها وزير الخارجية البحريني، عبد اللطيف بن راشد الزياني، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لمجلس الأمن لشهر أبريل، وصف هلال الوضع الراهن بـ«المثير للقلق العميق»، منددا، بشدة، «بتوظيف المضائق والممرات البحرية الدولية كأداة ضغط وورقة ابتزاز»، فضلا عن التهديدات المبطنة بإغلاق مضيق هرمز «شريان الطاقة العالمي».

وأكد أنه ما من دولة «مهما تذرعت من شرعيات، يحق لها أن تحتجز العالم رهينة لممراتها البحرية. فالبحار إرث مشترك للإنسانية جمعاء، لا أوراق مساومة في يد من جعل من العداء عقيدة سياسية منذ عقود».

كما أدان السفير هلال بأشد العبارات الهجمات، التي تشن في بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر على يد جماعات مسلحة تعمل وكيلة لدول بعينها، واصفا إياها بأنها انتهاكات صارخة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وأبرز أن المملكة تدين بقوة هذه «الهجمات العمياء على السفن التجارية، التي لا يبررها أي منطق سياسي أو إيديولوجي».

وفي هذا الإطار، دعا هلال المجتمع الدولي إلى تحمل «مسؤوليته التاريخية»، معتبرا أنه «لا يجوز السماح بأن تتحول الجغرافيا إلى رهينة للإيديولوجيا، ويتم تحويل الممرات البحرية إلى أسلحة في يد دول جعلت من زعزعة الاستقرار والتدخل في شؤون الغير ودعم الميليشيات المسلحة سياسة إقليمية لها على مدى عقود، متجاهلة التزاماتها الدولية، ونداءات المجتمع الدولي».

2

أكثر من مليون زائر للملتقى الدولي للفلاحة بمكناس

السيام يحطم كل الأرقام

الأحداث المغربية

أزيد من مليون شخص زاروا أروقة وأقطاب الملتقى الدولي للفلاحة المنظم بمكناس تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس.

وحسب كمال هيدان، المندوب العام للملتقى، فقد استقبلت هذه الدورة 1.136.952 زائرا، و1590 عارضا، و76 بلدا مشاركا، و360 عارضا أجنبيا، و538 تعاونية، بما يؤكد، مرة أخرى، المكانة الراسخة للملتقى كمنصة وطنية وإفريقية ودولية كبرى في خدمة الفلاحة وتطوير سلاسلها.

وتختتم اليوم بمدينة مكناس فعاليات الدورة الـ18 للملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب، بعد تسعة أيام حافلة بالنقاشات واللقاءات المهنية والمحطات البارزة، التي تمحورت حول موضوع «استدامة الإنتاج الحيواني والسيادة الغذائية».

وأكد هيدان، في تصريح صحافي أن هذه الدورة تميزت باستقبال البرتغال كضيف شرف، من خلال مشاركة أغنت جودة النقاشات وفتحت آفاقا جديدة للتبادل حول الابتكار، والاستدامة، والبحث الزراعي، والأمن الغذائي، وتعزيز التعاون بين بلدينا. كما تميزت بحضور وزاري رفيع المستوى إلى جانب أحمد البواري، وبمشاركة مسؤولين مغاربة وأجانب ساهموا في إغناء التفكير الجماعي حول مستقبل السلاسل الفلاحية، والتكيف مع التغيرات المناخية، والإنتاج الحيواني، والرقمنة، والإدماج المالي، والتعاونيات، وتثمين المنتجات المجالية.

وتقدم هيدان بالشكر إلى جميع الشركاء المؤسساتيين، والعارضين، والوفود، والجهات، والتنظيمات المهنية، والمستشهرين، ووسائل الإعلام، وكافة الفرق المجندة لإنجاح هذه الدورة، مضيفا أنه بفضل هذا الالتزام الجماعي يؤكد الملتقى الدولي للفلاحة بالمغرب مكانته كموعد استراتيجي، مفيد وحيوي، في خدمة سلاسلنا الإنتاجية، ومجالاتنا الترابية، والسيادة الغذائية لبلادنا.

ضمن النقاش الدائر خلال المنتدى الوطني للتجارة بمراكش

التمويل والرقمنة.. تحديات تواجه التجار

مراكش لحسن معتيق

استأثر موضوع التمويل والرقمنة باهتمام بالغ من قبل المسؤولين والمشاركين الذي اعتبروا أنها من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التجارة، وذلك خلال انعقاد المنتدى الوطني للتجارة بمراكش، حيث استقطبت الورشة الخاصة بهذا الموضوع عددا كبيرا من المشاركين أزيد بكثير من حضور باقي الورشات.

وخلال افتتاح المنتدى المنظم تحت شعار «تجارة المغرب 2030... قطاع عصري، تنافسي ومتطور»، من طرف وزارة الصناعة والتجارة، بشراكة مع جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات والجمعيات المهنية للتجار، المنتدى الوطني للتجارة، أوضح رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، أن «الوزارة اشتغلت على الرقمنة ببناء حاضنة من أجل إيجاد حلول مبتكرة مغربية وكذا مبادرات شخصية أنتجت عددا من الحلول المغربية المبتكرة لها علاقة مباشرة بخصوصية التاجر المغربي كي نقوم بإدخال الرقمنة إلى المملكة، ولكن رغم الحلول المتوفرة فإن هذه التطبيقات وهذه الحلول الرقمية بالمغرب مازالت لم تدخل حيز التنفيذ، رغم أن انخراط التجار في هذه العملية لم يحقق الطموحات المرجوة.

وعزا مزور ذلك إلى «ضعف» هامش ربح التاجر الصغير في المواد الأساسية، الذي لا يتجاوز 4 إلى 6% في وقت تستحوذ تكاليف الأداء الإلكتروني على نسبة كبيرة من هذا الهامش قد تصل إلى ما بين 50 و75% من الأرباح، مضيفا أن ذلك تم بشراكة مع عدد من الفاعلين من بينهم بريد بنك من أجل إيجاد حلول عملية، من بينها المساهمة في تقليص كلفة الأداء الإلكتروني، خاصة فيما يتعلق بخدمات تعبئة الهاتف النقال بهدف جعل هذه الوسائل أكثر جاذبية للتجار.

وتناولت الورشة المخصصة لموضوع التمويل والرقمنة التحديات والإكراهات، التي تواجه التجار في هذا الصدد، لا سيما من طرف تجار المناطق الجبلية الذين مازالوا خارج الاهتمام الرقمي، والذين دعوا إلى إدماجهم في المنظومة الرقمية إلى جانب نظرائهم في المدن والمراكز الحضارية.

4

وزيرة الاقتصاد حملته المسؤولية الشخصية عن هذه الاتهامات

برلماني يتهم مافيا العقار بالتهام أملاك الدولة

عبد الواحد الدرعي

فجر النائب البرلماني عبد الحق الشفيق، عن حزب الحركة الشعبية، ملفا ثقيلا تحت قبة البرلمان، متهما «مافيا العقار» بالسيطرة على ممتلكات الدولة في العاصمة الاقتصادية باستعمال التزوير والتدليس، وسط ما وصفه بـ«التقاعس غير المفهوم» من الجهات الوصية.

واتهم شفيق في سؤال موجه لوزيرة الاقتصاد والمالية «مافيا العقار» بالاستيلاء على أراض تابعة للدولة، منتقدا إدارة الأملاك المخزنية بالدار البيضاء، التي قال إنها لم تتخذ الإجراءات الكافية لوقف استنزاف الأراضي، ما فتح المجال أمام التلاعب بالعقارات عبر اعتماد ملكيات مزورة أو ملغاة أو غير صحيحة، إلى جانب خلق رسوم عقارية وهمية.

شفيق وصف الإدارة المذكورة بـ«العاجزة» عن القيام بدورها الرقابي وحماية الممتلكات العامة من الضياع، وأكد أن استغلال الثغرات الإدارية سمح لهذه المافيا بتحويل أراضي الدولة إلى مشاريع خاصة تحت غطاء تراخيص رسمية، مطالبا بفتح تحقيق عاجل في هذه التجاوزات التي تسيء لهيبة المؤسسات.

في المقابل، ردت وزيرة الاقتصاد والمالية على هذه المعطيات، بالتأكيد أن ما ورد فيها يبقى «اتهامات يتحمل قائلها مسؤوليته»، مشددة على أن نسبة الأراضي غير المحفظة من الملك الخاص للدولة لا تتجاوز 0.03 في المائة، في إشارة إلى محدودية نطاق هذه الإشكالات مقارنة بحجم الرصيد العقاري العمومي.

وكشفت الوزيرة أن الرصيد العقاري التابع للدولة عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2024، حيث انتقل من حوالي 4 ملايين هكتار إلى ما يقارب 12 مليون هكتار، أي بزيادة تعادل ثلاثة أضعاف، وهو ما يعكس، حسب قولها، دينامية قوية في مجال تدبير العقار العمومي. كما أشارت إلى أن عملية التحفيظ ما تزال متواصلة، مع تسجيل نسبة تقل عن 1 في المائة من الأراضي التي لا تزال في طور التسوية القانونية.

3

نعم، سأصوت... ولكن!

المختار لغزيوي

larhzioui

ملحوظة

{ لا علاقة لها بما سبق }

العبد لله مواطن مغربي يحب بلده، ويعرف قيمة الانتخابات لبلده، ويعرف أهمية انخراطنا جميعا في التحسيس بهذه القيمة وهذه الأهمية.

لكن العبد لله، مثل بقية عباد الله المغاربة الآخرين، يطرح على نفسه السؤال بجدية هذه الأيام، وهو يرى ما تفعله الأحزاب بنفسها وبالآخرين، إن كان الفاعل الحزبي يعرف حقا أهمية وقيمة هذه الانتخابات، له وللآخرين.

هناك مشكل تواصل حقيقي بيننا، الأحزاب من جهة والمواطن/ الناخب من جهة ثانية، وعندما ترى بعض النواب البرلمانيين يتذكرون بعد مرور خمس سنوات على دخولهم البرلمان أنهم من مناطق معينة، ويصرون على ذكرها مرارا وتكرارا في تدخلاتهم المنقولة تلفزيونيا، تتساءل - على سبيل التساؤل فقط لا غير - إن كان الأمر عبارة عن نوستالجيا غامرة وطارئة هجمت فجأة على السادة المحترمين، أم أنهم تذكروا رقم الدائرة البرلمانية، وتعداد ناخبيها، وأرادوا تذكير من يعنيه أمرها وأمرهم أنهم قادمون مجددا لخوض نزال الاقتراع هناك.

وطبعا لست عدميا ولا من هواة التيئيس، وأعرف أن عددا كبيرا من المنتخبين، هم، مثلي ومثلك، صالحون يريدون مصلحة البلاد والعباد، لكن الغلبة، للأسف الشديد هي للآخرين، لهؤلاء الذين يتذكرون أرقام دوائرنا الانتخابية بعد «ألزهايمر» عجيب دام خمس سنوات أو أقل.

الغلبة هي أيضا لهؤلاء الذين فقدوا رشدهم وعقلهم، وصاروا بمناسبة اقتراب الانتخابات، يخبطون خبط العشواء الشهير، وعلى رأسهم الرجل الأشيب الذي كان في رئاسة الحكومة خمس سنوات كاملة، والذي يقطن الليمون وحيه اليوم في الرباط، والذي يبدو عليه - والله أعلم بالسرائر طبعا لأننا نحن الآدميون نكتفي بالحكم على الظاهر الذي نراه - أنه لم يعد قادرا على التحكم في مشاعر كرهه للجميع، وغيظه من الكل وليس من الجل فقط.

وطبعا، نحن المغاربة، لسنا مسؤولين عن الحالة التي وصل إليها، والتي تجعله اليوم يتطاول على الجميع دون استثناء، لكننا نرى فيه، والانتخابات تقترب، نموذج الحزبي الذي لا يمكن أن تثق فيه وفي كلامه أبدا.

ذلك أنه حين الحكومة، كان يقول مديحا كثيرا.

وهو اليوم، في المكان الذي هو فيه، يقول هجاء كثيرا.

والديدن منا، والعادة فينا نحن المغاربة أننا، ومنذ قديم القديم، لا نحب المتطرفين لا في المدح ولا في الهجاء، إذ نحب الاعتدال والوسطية أولا، ونسمي كثير المدح حين يكون في منصب المسؤولية مستفيدا من كل الامتيازات «منافقا»، ونسمي كثير الهجاء، حين يفقد الامتيازات التي اعتبرها مكتسبا أبديا في هذه الدنيا الفانية التي لا تدوم لأحد، «نكار الخير»، بلغتنا المغربية الجميلة، ونتهمه بعض الأيدي التي امتدت له بالخير دوما وأبدا، ونحذر منه كثيرا، بل ونستعيذ بالله منه ومن كلامه ومن تصرفاته التي تذكرنا بأفعال الشياطين.

نحن نريد أن نصوت، نعم، في الانتخابات المقبلة، لكننا نطالب أحزابنا الموقرة بأن تبذل معنا جهدا إضافيا قليلا، لأنها فعلا لا تشجعنا بتصرفاتها هذه الأيام على التصويت، بل تحضنا على العكس.

وليست البرامج التلفزيونية السريعة، التي يحضر فيها زعماء وقيادات هذه الأحزاب هذه الأيام، هي التي ستشجعنا، لأن أغلبيتها تعطينا الإحساس بأنهم اكتشفوا مؤخرا فقط معاني «الشو» و«البوز»، وأنهم رغم قدمهم وعتاقتهم، (وبعضهم كان زعيما قبل أن نولد وسيظل زعيما بعد أن نموت) لازالوا يعتقدون أن الضحك من المغاربة أمر ممكن، وأنه من الممكن أن تغير الكلام الذي كنت تقوله منذ أربعين سنة ويزيد، لكي يصدق الناس أن بكارتك رتقت، وأنك أصبحت فعلا « بنت بنوت»، قابلة للصعود مجددا إلى العمارية السياسية، وخوض نزال «الدخلة»، الشرعية طبعا، أبعد الله عنا وعنكم الحرام وأبناءه، معها.

هناك مجهود كبير يجب أن يقوم به الأصدقاء في الأحزاب. وأكتبها بكل صدق وبكل حزن، لأنني مواطن مغربي يحلم - ولو مرة واحدة في العمر - أن يقرأ قبل الانتخابات برامج الأحزاب كلها، وأن يجد نفسه في واحد منها، وأن يصوت بناء على البرنامج، لا بناء على مشاعر الكره والحب، أو في حالة أسوأ، بناء على المصالح التي لا تدوم، والتي تنتج لنا باستمرار كائنات تقول كلاما طيبا كثيرا حين تكون مستفيدة، ثم تقلب «الفيستة»، وتقلب «وجهها»، و«تنقلب» علينا جميعا، عندما تعتبر أنها أصيبت في «حلقها»، فتنسى خالقها والعياذ بالله.

أعينونا، يرحمكم الله، لكي نصوت عليكم. أعطونا مبررا واحدا لتصديقكم ذات يوم، واحترامكم أيضا، أيها السادة المحترمون.

نقابات تشيد بالقرار وتعتبره مكسبا تاريخيا

ملف حراس الأمن الخاص على طاولة الحكومة

محمد عارف

تماشيا مع مخرجات جولة أبريل من الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية وخاصة تلك المتعلقة بملف حراس الأمن الخاص وتقليص ساعات العمل، أكد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات أمام البرلمان، أن «مشروع الإصلاح سيتم عرضه في المجلس الحكومي خلال اجتماع الخميس المقبل»، مضيفا: «نحن أمام التزام واضح من أجل رفع هذا الحيف بشكل نهائي، دون جعله موضوع مزايدات سياسية أو ظرفية»، مبرزا أن ملف حراس الأمن الخاص ضمن الأوراش الاجتماعية ذات الأولوية داخل الحكومة، في أفق مراجعة شروط العمل وتحسين الأوضاع المهنية لهذه الفئة.

وشدد الوزير على أنه «لا يعقل في مغرب القرن الواحد والعشرين أن يشتغل أشخاص 12 ساعة متواصلة بدون انقطاع وفي ظروف غير سهلة»، مبرزا أن هذه الفئة تشتغل يوميا في مواقع حساسة تشمل «أبواب المدارس والمستشفيات والإدارات العمومية، وكذلك في القطاع الخاص».

من جانب آخر ثمنت النقابات مسار ملف إصلاح هذه الفئة حيث اعتبرت النقابة الوطنية لأعوان الحراسة الخاصة والنظافة والطبخ أن «قرار تقليص ساعات العمل يعد المكسب الأولي الذي تحقق خلال جولة الحوار الاجتماعي مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والمتمثل في التوجه نحو تخفيض ساعات العمل اليومية من 12 ساعة إلى 8 ساعات، وهو مطلب ظل لسنوات في صلب نضالاتنا الميدانية».

وقالت لبنى نجيب، الكاتبة الوطنية للنقابة في تصريح إعلامي، إن ما تم تحقيقه يعد «مكسبا تاريخيا طال انتظاره»، مشيرة إلى أن تخفيض ساعات العمل بالنسبة للأجراء المرتبطين بعقود مع شركات الحراسة ونقل الأموال سيبدأ فعليا من سنة 2027.

وأوضحت المسؤولة النقابية أن هذا القرار هو ثمرة نضال مرير وتضحيات جسام خاضتها النقابة لسنوات طويلة في مواجهة ما وصفته بـ«الاستغلال البشع» وظروف العمل اللاإنسانية التي كانت تفرض على العمال خارج نطاق الاحترام الأدنى لمقتضيات مدونة الشغل. وبخصوص تطبيق القرار حذرت لبنى نجيب أن المسار القانوني والتنفيذي ما يزال حاسما.

كما أن مطلب تقليص ساعات العمل يظل مرتبطا عضويا بحزمة مطالب عادلة، تتصدرها ضرورة إقرار قانون خاص ينظم مهنة حراس الأمن الخاص، وضمان الحد الأدنى للأجور، ووقف الانتهاكات المتعلقة بالطرد التعسفي.

واعتبرت أن المرحلة المقبلة ستكون «حاسمة ومفصلية»، حيث ستشكل قدرة الحكومة على فرض سيادة القانون على شركات الحراسة الاختبار الحقيقي لمدى نجاح هذا الإصلاح الاجتماعي، مؤكدة أن «النضالات الميدانية ستظل مستمرة» حتى يلمس الحارس البسيط أثر هذه القرارات في حياته اليومية ومعيشه وأمنه الوظيفي.

من جانبه أشاد بدوره علي لطفي، الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية، بجهود الوزارة الوصية على قطاع الشغل في تقليص ساعات عمل حراس الأمن من 12 ساعة إلى 8 ساعات يوميا، معتبرا هذا القرار إنصافا لفئة كانت تعاني من استغلال «بشع» دون الحد الأدنى للأجر أو الحماية الاجتماعية الكافية، مشيرا إلى أن مفهوم «الشغل اللائق» يتطلب ضمان أجر كريم وتقاعد مستحق وحماية اجتماعية شاملة لجميع الأجراء.